UN LIBRARY
OCT 27 1975
UN/SA COLLECTION

الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

Distr.
GENERAL

A/10303
20 October 1975
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

الدورة الثلاثون
البند ١٢ من جدول الاعمال

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

حماية حقوق الانسان في شيلي

رسالة مؤرخة في ١٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٥، موجهة الى الامين العام من ممثل شيلي الدائم لدى الامم المتحدة

على اثر ما تم، في ٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٥، من نشر وتعميم التقرير المرحلي للفريق العامل الخاص الذي عينته لجنة حقوق الانسان (A/10285) المكلفة بدراسة حالة حقوق الانسان في الشيلي وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٢١٩ (د - ٢٩) المؤرخ في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤، اجد نفسي مكرها على اصدار بيان وفد الشيلي المرفق، الذي ألتمس توزيعه مشفوعا بهذه الرسالة كوثيقة من وثائق الجمعية العامة تندرج في اطار البند ١٢ من جدول الاعمال.

ان التقرير المرحلي المذكور هو صيغة اولية للتقرير الذي يفترض ان يقدم الى لجنة حقوق الانسان. وينتظر لصحته ووثاقة صلته بالبند ١٢ من جدول أعمال الجمعية العامة الحالية ان تناقشا حين تعرض اللجنة الثالثة لهذه المسألة.

وقد سبق ان وجهت الى سعادتكم مذكرة تضمنت عرضا عاما لحالة حقوق الانسان في شيلي. وسيعرض وفد بلدي فيما بعد وثائق اكثر اكتمالا امام اللجنة الثالثة، ويتقدم بكل البيانات الضرورية.

أما البيان المرفق فكل المراد به تيسير تكوين الوفود والرأي العام، منذ الان، فكرة وافية عن الموضوع في مقابل نشر التقرير الاولي المشار اليه، نشرا نعتبره في غير اوانه، في هذه الفترة التي تسبق قيام الجمعية العامة بالنظر في البند.

(توقيع) اسماعيل هوبرتا
السفير الممثل الدائم

مرفـــــق

بيان لوفـــد شـــيلي

بعد تقديم ونشر التقرير المرحلي للفريق العامل الخاص التابع للجنة حقوق الانسان ، يجد وفد شيلي لدى الامم المتحدة نفسه مضطرا ، حرمة للحق ، ان يقدم البيان السبق التالي :

١ ـ تكن حكومة شيلي احتراما عميقا لحقوق جميع سكان الوطن ، وذلك وفقا لتراث شعبها القانوني وروح شعبها السمحة . ومن ثم فان حكومة شيلي قد عمدت ، في أناه ، ازاء الحالة الطارئـــة التي تمر بها البلاد نتيجة للحاجة الى اعادة بناء الامة واعادة الاوضاع الطبيعية الى مؤسساتهـــا الى تنفيذ ما ينبغي تنفيذه من أحكام التشريعات الوطنية الرامية الى مواجهة حالات الاضطـــراب الداخلي ، والتي كانت سارية قبل تقلد الحكومة الحالية السلطة بزمن طويل .

٢ ـ وترفض حكومة شيلي رفضا باتا الادعاءات الواردة في التقرير المرحلي ، باعتبارها غير صحيحـة وغير ذات اساس . فما يسمى بحقائق ونتائج التقرير المرحلي قائم اساسا على عنعنات ، يطلقهـا الخصوم السياسيون لحكومة شيلي الذين هم خارج الوطن منذ فترة طويلة . وهذا امر من الوضوح بحيث ان التقرير المرحلي ذاته يقر بأن الفريق العامل الخاص قد عجز عن التثبت من صحـــــة الادعاءات الموجهة ضد حكومة شيلي لانه لم يـزر الاقليم . وهذا الاقرار يبطل مسبقا الاتهامات الخطيرة التي نشرت بطريقة بالغة التسرع .

ويجب كذلك الاشارة الى ان الفريق العامل لم يجر مشاورات عن طريق الامانة العامـــــة بشأن اية حالة معينة ، واكتفى بقبول اتهامات متسمة بالغموض وذات طابع عام . وقد جعل هـذا الاجراء من المتعذر على الحكومة ان تقدم الايضاحات المناسبة وأن تصحح اية حالات منطويـــــة على جور اذا هي وجدت فعلا .

٣ ـ وسيقوم وفد شيلي ، في الوقت المناسب ، عند مناقشة هيئات الامم المتحدة للموضوع ، بتقديم معلومات كاملة عن الحالة الراهنة لحقوق الانسان في شيلي .

وسيقوم وفد شيلي كذلك بشرح التدابير التي اتخذت لاعادة الاوضاع الطبيعية للبـــــلاد في اقصر وقت ممكن ؛ وهذا هدف جعل من الضروري سد الثغرات التي كانت موجودة في التشريعات بصورتها التي كانت قائمة في ايلول/سبتمبر ١٩٧٣ ، وذلك تحسينا لوسائل الدفاع المتاحـــــة للاشخاص الذين يواجهون محاكمات .

٤ ـ وقد بلغ من حرص حكومة شيلي على ابقاء قنوات الاتصال مع المنظمات الدولية مفتوحة ، بغرض تبادل المعلومات ، انها ارسلت في ٣١ تموز/يوليه ١٩٧٥ مذكرة الى الامين العام تعلن فيهـــا أنها " مستعدة ، كما كانت دائما ، ان ترد على جميع الرسائل الموجهة اليها من الامانة العامـة وفقا للاجراءات العادية التي تتبعها الامم المتحدة ، بشأن حالة الاشخاص في شيلي فيما يتعلق

بالمسائل المتصلة باحترام حقوقهم " . وقد ارسلت هذه المذكرة الى الامين العام لتوضح ان تأجيل زيارة الفريق العامل التابع للجنة حقوق الانسان الى وقت انسب لا يعني بأى حال تغييرا في السياسة التي تنتهجها حكومة شيلي بشأن الادعاءات المتعلقة بحقوق الانسان . وبناء على ذلك فان حكومة شيلي ستسمح لجميع الاشخاص المهتمين بالامر ، وبالاحرى لهيئات الامم المتحدة ، بتقديم استفسارات أو التماسات الى حكومة شيلي بشأن حالات محددة تأثرت فيها حقوق الانسان أو كان يحتمل ان تتأثر فيها تلك الحقوق .

٥ - وقد استقبلت شيلي رسميا في السنتين الماضيتين اللجنة الدولية لرجال القانون ، ولجنة العفو الدولية ، ولجنة حقوق الانسان المشتركة بين البلدان الامريكية ، ولجنة التوفيق التابعة لمنظمة العمل الدولية، بالاضافة الى كثير من المجموعات الخاصة الاخرى وأى افراد رغبوا في معرفة الحالة في شيلي .

وتنبغي الاشارة بصورة خاصة الى الانشطة التي يضطلع بها الصليب الاحمر الدولي ، الذى يزور ، بصفة دائمة ، المعتقلات في شيلي ، والذى يتمكن ، كما يعترف في تقاريره ، من أن يحادث على انفراد جميع من يرغب في مقابلتهم .

٦ - ويكرر وفد شيلي من جديد اعتقاده ، الذى سبق اوزير الخارجية ان نقله الى الجمعية العامة ، بأنه لا شيء غير وجود نظام عالمي ، مقرر سلفا وغير تمييزى ، يمكن ان يسمح بالتحقق الموضوعي من الالتزام الصحيح بحقوق الانسان في جميع بلدان العالم .

فلو وجد مثل هذا النظام لما اقتصرت التحقيقات على تلك الدول التي هي مستعدة ، بحكم معتقداتها وتقاليدها ، لقبول هذا النوع من المبادرة من جانب المنظمات الدولية ، بل لشملت كذلك دولا معينة حولت الى مؤسسات ثابتة ، دونما مغبّة عليها ، انظمة تنكر الحقوق الانسانية لسكانها .

- - - - -